

**بُغية المحتاج من مسائل الاعتقاد من حديث**

**الاحتجاج**

**دراسة عقديّة لحديث فحج آدم موسى**

**د/ حمود غزاي غازي الحربي**

**كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالقصيم**

**المملكة العربية السعودية**



بُغية المحتاج من مسائل الاعتقاد من حديث الاحتجاج دراسة عقديّة لحديث  
فحج آدم موسى

حمود غزاي غازي الحربي

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية -  
جامعة القصيم - المدينة بريدة - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : [hamod.net@gmail.com](mailto:hamod.net@gmail.com)

المُلخَص :

تناول هذا البحثُ مسائلَ الاعتقاد الواردة في حديث أبي هريرة -رضي الله عنهما-، المخرَّج في الصحيحين، والمشهور بحديث: "الاحتجاج بين آدم وموسى"، -عليهما السلام-، وهذه دراسة استقرائية سبق لها سلفُ هذه الأمة عند تناولهم للأحاديث المتضمنة لأركان الإيمان وشُعبه، كما سيتضح معنا بشواهد على ذلك بعد قليل. وقد تبين من خلال استقراء هذا الحديث اشتماله على عدد من مسائل الاعتقاد المتعلقة ببعض أركان الإيمان الستة؛ كالإيمان بالله، وكتبه، ورسله، والقضاء والقدر، وأقوال العلماء في ذلك، وتعليقاتهم عليها. الكلمات المفتاحية : بُغية - الاعتقاد - الاحتجاج - المحتاج - حديث .

**The need for the needy from matters of belief from the  
hadith of Al-Ihtijaj, a doctrinal study of the hadith of  
the Hajj of Adam Musa**

**Hammoud Ghazi Ghazi Al-Harbi**

**Department of Faith and Contemporary Doctrines - College  
of Sharia and Islamic Studies - Qassim University - Madinah  
Buraidah - Kingdom of Saudi Arabia**

**Email: hamod.net@gmail.com**

**Abstract:**

This research deals with the issues of belief mentioned in the Hadith of Abu Hurairah, may Allah be pleased with them both, that's collected in the two Sahihs, which is famous for the "Hadith of Argument" between Adam and Moses, peace be upon them, and it is an inductive study that was preceded by the predecessors of this nation when they dealt with many Hadiths that include the pillars of faith and its columns, as will be clarified by us with evidence on that here. It has been evident through the extrapolation of this hadith that it includes a number of matters of belief related to some of the six pillars of faith, such as belief in Allah, His revealed Books, Messengers, Fate  
And the saying of scholars on that and their comments thereon

**Keywords:** Aim - Belief - Protest - Needy - Hadith.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، أحمده ربي حقّ حمده، وأشكره على مزيد فضله، فهو للحمد وللشكر، رَضِيَ الْإِسْلَامَ لَنَا دِينًا، وَهَدَانَا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا دِينًا قَبِيمًا مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، وَأَنَا مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْنَا، فَقَالَ جَلَّ جَلَالُهُ: (وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ) [إبراهيم: ٣٤ - ٣٥].

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، سيّد الأولين والآخرين، وقائد الغر المحجلين، الشافع المشفع، صلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين وأتباع التابعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. أما بعد...

فالعناية باستنباط مسائل الاعتقاد من أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- طريقة سلف علماء الأمة، وهي -كذلك- طريقة من اتبعهم من الخلف، وهي من العناية بأهم مصدر من مصادر الشريعة بعد كتاب الله تعالى، وهي السنة النبوية الشريفة، التي قال فيها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما في المسند، عن المقدام بن معدى كرب الكندي، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْتَبِي شَبَعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَجْلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْجَمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، أَلَا وَلَا لُقْطَةً مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُمْ، فَلَهُمْ أَنْ يُعْقِبُوهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُمْ». وممن صنّف في هذا من سلف هذه الأمة، على سبيل المثال لا الحصر:

١- أبو بكر أحمد بن يزيد الخلال، (٢١١ هـ) ألف "كتاب السنة"، نشرته دار الراجعية بالرياض، وحقّقه: عطية بن عتيق الزهراني، الطبعة الثانية (١٩٩٤م).

٢- أحمد بن حنبل رحمه الله، (٢٤١ هـ). فله "كتاب أصول السنة"، ونشرته دار المنار بالخرج - السعودية (ط١ / ١٤١١هـ).

٣- عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمه الله (٢٩٠ هـ)، الذي ألف "كتاب السنة"، أيضاً، ونشرته دار ابن القيم بالدمام (ط١ / ١٤٠٦ هـ)، وحقّقه: د. محمد سعيد سالم القحطاني.

٤- والحافظ أبو بكر بن أبي عاصم، (٢٨٧ هـ)، ألف "كتاب السنة"، وحقّقه الشيخ الألباني، ونشره المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، (١٤٠٠هـ).

وإضافةً لذلك فإن مدارس الأحاديث النبوية تنمي الملكة العقديّة في الاستنباط من الحديث والاستدلال به في النوازل العقديّة، وقد استنبط بعض العلماء من السنة النبوية مسائل عقديّة، ليست في كتب العقديّة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

ولهذه الأسباب وغيرها، ونظراً لأهمية هذا الموضوع وتعلّقه بأصل من أصول الدين، وركن من أركان الإيمان، فقد اخترتُ البحث فيه وأسميته: (بغية المحتاج من حديث الاحتجاج - دراسة عقديّة لحديث: "فَحَجَّ آدمُ موسى" - عليهما السلام - دراسة عقديّة)، وحديثُ أبي هريرة هذا حديثٌ عظيمٌ، اشتمل على عدد من مسائل الاعتقاد، كما أنّهُ من الأحاديث الذي وظّفها أهلُ البِدَع، لتقرير ما ذهبوا إليه من معتقدات فاسدة، تتعلّق بالركن السادس من أركان الإيمان؛ الإيمان بالقدر، وقد بحثتُ عن دراسات سابقة في هذا الباب ولم أقف على شيء من ذلك بشكل مستقلّ، سوى مخطوطة لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله-، بعنوان: "فصلٌ في قوله -صلى الله عليه وسلم-: فَحَجَّ آدمُ

موسى"، الرقم التسلسلي: (٩٥١٢١)، في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، وتوجد في بغداد كذلك، وفي غيرها، وهي ضمن فتاوى<sup>(١)</sup> شيخ الإسلام رحمه الله.

ويتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد وعدد من مسائل الاعتقاد، أسأل الله تعالى أن يتقبله بقبول حسن، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، إنه سميع قريب.

عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى -عَلَيْهِمَا السَّلَامُ- عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُوْنَا خَيْبَتَنَا، وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ بِذَنْبِكَ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى، اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَكَلَامِهِ، وَاصْطَفَاكَ لِنَفْسِهِ، وَخَطَّ لَكَ (وفي رواية: "كَتَبَ لَكَ") النُّورَةَ بِيَدِهِ، وَأَعْطَاكَ الْأَلْوَاخَ فِيهَا تَبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَرَّبَكَ نَحِيًّا، فَبِكُمْ وَجَدَتِ اللَّهُ كَتَبَ النُّورَةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَامًا. قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا: (وعصى آدم ربه فغوى)؟، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَفْتَلَوْنِي عَلَى أَنْ عَمِلْتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ (أَوْ قَدَرَهُ عَلَيَّ) أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً. فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى -ثَلَاثًا-»<sup>(٢)</sup>.

وقد استنبط العلماء من هذا الحديث عددًا من مسائل الاعتقاد ومنها ما يلي:  
١. أن الجنة التي أُخْرِجَ منها آدم هي الجنة التي وُعدَ بها المتقون، وأنها مخلوقة الآن:

الشاهد هو قول موسى -عليه السلام-: «يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُوْنَا خَيْبَتَنَا، وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ بِذَنْبِكَ».

قال القاضي عياض: ((فيه حجة لأهل السنة في أن الجنة التي أُخْرِجَ

(١) فتاوى شيخ الإسلام رحمه (٣٠٣/٨).

(٢) رواه البخاري في "صحيحه" (٢٤٣٩/٦)، (برقم: ٦٢٤٠)، ومسلم في "صحيحه" (٤٩/٨)، (برقم: ٦٩١٢).

منها آدمُ هي جنة الخُلد التي وُعدَ المتقون، ويدخلونها في الآخرة؛ خِلافًا لمن قال من المعتزلة وغيرهم: إنها جنةٌ أخرى<sup>(١)</sup>.

**وقال الحافظ العراقي:** ((وقوله: «وَأُخْرِجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup>): المراد بها

جنة الخلد وجنة الفردوس التي هي دار الجزاء في الآخرة، وهي موجودة من قبل آدم، وهذا مذهب أهل الحق. وذهبت المعتزلة إلى أنها جنة أخرى غيرها، وقالوا: إن جنة الجزاء لم تُخلَق إلى الآن، ولكنها تُخلَق بعد ذلك، والأحاديث الصحيحة تُبطلُ قولهم في ذلك، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

**وقال المباركفوري:** ((والمراد بها جنة الخُلد التي هي دار الجزاء في

الآخرة، وهي موجودة من قبل آدم، هذا هو الحق<sup>(٤)</sup>)).

**قال ابن بطال نقلًا عن بعض مشايخه:** ((وفى حديث أبي هريرة حجةٌ

لِمَا يقوله أهلُ السُنَّةِ: إِنَّ الجنةَ التي أُهبطَ منها أبونا آدم -صلى الله عليه وسلم- هي جنةُ الخُلد، وردّ قول من زعم أنها لم تكن جنةَ الخُلد، قالوا: وإنما كانت جنة بأرض عدن، واحتجوا على بدعتهم فقالوا: إِنَّ الله خلق الجنة لا لغو فيها ولا تأثيم، وقد لغا فيها إبليس حين كذب لآدم، وأثم في كذبه، وأنه لا يسمع أهلها لغوا ولا كذبًا، وأنه لا يخرج منها أهلها، وقد أُخرج منها آدم وحواء بمعصيتهن، قالوا: وكيف يجوز على آدم -مع مكانه من الله وكمال عقله- أن يطلب شجرة الخُلد، وهو في دار الخلود والمُلْك الذي لا يبلى؟ وأيضًا فإن جنة الخُلد دار القدس: فُدِّسَتْ عن الخطايا والمعاصي كلها؛ تطهيرًا لها.

**فيقال لهم:** الدليل على إبطال قولكم قولُ موسى لآدم: أنتَ الذي

أشقيتَ ذريتكَ وأخرجتَهُم من الجنة، فأدخل الألف واللام ليدل على أنها الجنة

(١) فتح الباري لابن حجر (٥١٢/١١).

(٢) هذا اللفظ في روايةٍ أخرى عند البخاري (١٧٦٤/٤)، (برقم: ٤٤٥٩)، ومسلم (٤٩/٨)، (برقم: ٦٩١٣) من مسند أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٣) طرح التثريب للعراقي (١٨٦/٩).

(٤) مشكاة المصابيح مع شرح مرعاة المفاتيح (٤٠٦/١).



المعروفة؛ جنة الخلد التي وعد الله المؤمنين بها، التي لا عوض لها في الدنيا، فلم ينكر ذلك آدم عليه من قوله، ولو كانت غير جنة الخلد لردّ آدم على موسى، وقال: إني أخرجتهم من دار فناء وشقاء وزوال وعُري إلى مثلها، فلما سكّت آدم على ما قرره موسى؛ صحّ أن الدار التي أخرجهم الله منها بخلاف الدار التي أخرجوا إليها في جميع الأحوال، ويقال لهم فيما احتجوا به: إن الله خلق الجنة لا لغو فيها ولا تأثيم، ولا كذب، ولا يخرج منها أهلها، هذا كلّها بما جعله الله فيها بعد دخول أهلها فيها يوم القيامة، وقد أخبر: أن آدم إن عصاه فيما نهاه عنه أخرجها عنها، ولا يمتنع أن تكون دار الخلد في وقت لمن أراد تخليده فيها، وقد يخرج منها من قضى عليه الفناء، وقد أجمع أهل التأويل على أن الملائكة يدخلون الجنة على أهل الجنة ويخرجون منها، وأنها كانت بيد إبليس مفاتيحها، ثم انتزعت منه بعد المعصية، وقد دخلها النبي -صلى الله عليه وسلم- ليلة الإسراء، ثم خرج منها وأخبر بما رأى فيها، وأنها هي جنة الخلد حقاً، وقولهم: كيف يجوز على آدم في كمال عقله أن يطلب شجرة الخلد وهو في دار الخلد؟! فيردّ عليهم، ويقال لهم: كيف يجوز على آدم في كمال عقله أن يطلب شجرة الخلد في دار الفناء؟! هذا لا يجوز على من له أدنى مسكّة من عقل، وأما قولهم: إن الجنة دار القدس وقد طهرها الله من الخطايا؛ فهو جهل منهم؛ وذلك أن الله سبحانه أمر بني إسرائيل أن يدخلوا الأرض المقدّسة وهي بالشام، وأجمع أهل الشرائع على أن الله قدّسها، وقد شاهدوا فيها المعاصي، والكفر، والكذب، ولم يكن تقدّسها ممّا يمنع فيها المعاصي، فكذلك دار الخلد، وأهل السنّة مُجمعون على أن جنة الخلد هي التي أُهبطَ منها آدم، فلا معنى لقول من خالفهم، قاله بعضُ شيوخنا<sup>(١)</sup>.

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال المالكي (٣١٩/١٠ - ٣٢١).

## ٢. إثبات صفة الكلام لله تعالى:

وقد بَوَّبَ على الحديث البيهقي في "الأسماء والصفات": "باب ما جاء في إثبات صفة التكليم والتكلم" (١).

وقال عبد العزيز الراجحي -مُعلِّقاً على الحديث-: ((والشاهد قوله: «أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ»: ففيه إثباتُ الكلامِ لله تعالى)) (٢).

## ٣. أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق:

قال الآجُرِّيُّ: ((وفي حديثِ آدمَ مع موسى -عليهما الصلاة والسلام- حُجَّةٌ قويةٌ: أن القرآن كلامُ الله -عز وجل-، ليس بمخلوق، وسنذكره إن شاء الله تعالى)) (٣).

ثم ذَكَرَ الآجُرِّيُّ الحديثَ، ورواه بإسناده.

حدثنا أبو العباس عبد الله بن الصقر السكري قال: حدثنا إبراهيم بن

المنذر الحزامي، قال: حدثنا عبد الله بن وهب.

ح وحدثنا أبو بكر بن أبي داود قال: حدثنا أحمد بن صالح المصري،

وأبو الطاهر أحمد بن عمرو قالاً: حدثنا ابن وهب.

ح وأخبرنا الفريابي قال: حدثني ابن مسعود أحمد بن أبي الفرات قال:

حدثنا أصبغ بن الفرخ قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: حدثنا هشام بن

سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-

قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ -عَلَيْهِ

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قَالَ: يَا رَبِّ، أَرِنِي آدَمَ الَّذِي أَخْرَجْنَا مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَرَاهُ اللَّهُ -

عَزَّ وَجَلَّ- آدَمَ، فَقَالَ: أَنْتَ أَبُوْنَا آدَمَ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-:

نَعَمْ، فَقَالَ: أَنْتَ الَّذِي نَفَخَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَعَلَّمَكَ الْأَسْمَاءَ

(١) "الأسماء والصفات" للبيهقي (١/٤٨٥).

(٢) "شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري" لعبد العزيز الراجحي (١/١٤٧).

(٣) "الشريعة" للآجري (ص: ٨١).

كُلُّهَا، وَأَمَرَ مَلَائِكَتَهُ فَسَجَدُوا لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَيَّ أَنْ أُخْرِجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ لَهُ آدَمُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: أَنْتَ نَبِيُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَنْتَ الَّذِي كَلَّمَكَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رَسُولًا مِنْ خَلْقِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - أَنَّ ذَلِكَ: كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَلِمَ تَلُومُنِي فِي شَيْءٍ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِ الْقَضَاءُ قَبْلِي؟ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عِنْدَ ذَلِكَ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(١)</sup>.

قال الآجري: فإن قال قائل: أين موضع الحجة فيما قلت؟

قيل له: قول آدم لموسى: أنت الذي كلمك الله - عزَّ وجلَّ - من وراء حجاب، ولم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه؟ وإنما كان بينهما الكلام؛ فدلَّ على أن كلام الله - عزَّ وجلَّ - ليس بمخلوق، إذ قال: لم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه، ففقهوا هذا، ففقهوا إن شاء الله تعالى))<sup>(٢)</sup>.

وقال العباد: ((قوله: «وَحَطَّ لَكَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ»: لا يدل على أن التوراة

مخلوقة؛ لأن كلام الله - عزَّ وجلَّ - مكتوب في اللوح المحفوظ، ولا يقال: إنه مخلوق؛ لأنه كلام الله الذي تكلم به وكتبه، فلا يقال: إن هذا الكتاب الذي هو من كلامه وخطه بيده يكون مخلوقاً، فكلام الباري غير مخلوق، سواء تكلم به

(١) هذا الحديث من مسند عمر بن الخطاب، وهو غير حديث أبي هريرة السابق الذَّكْر، وقد رواه أبو داود في "سننه" (٦٣٨/٢)، (برقم: ٤٧٠٢)، والضياء المقدسي في "المختارة" (٥٧/١)، (برقم: ٨٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٠٩/١)، (برقم: ٢٤٣)، وابن أبي عاصم في "كتاب السنة" (٦٣/١)، وابن خزيمة في "كتاب التوحيد" (٢١٥/١)، وابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٩/٤)، والدارمي في "الرد على الجهمية" (ص: ١٦٤)، وابن منده في "الرد على الجهمية" (ص: ٣٥). قال الألباني في "الصحيحة" (١٧٠٢/٢٧٦/٦): ((قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير هشام بن سعد، وهو صدوق له أوهام، وقد حسَّنه ابن تيمية في أول رسالته في "القدر").

(٢) "الشریعة" للآجري (ص: ٨٢).

أو خطّه، وكلامه المخلوق مخلوق، سواء تكلم به أو خطّه))<sup>(١)</sup>.

٤. أن الله تعالى كتب التوراة بيده:

وهذا صريح في قول موسى لآدم -عليهما السلام-: «وَحَطَّ لَكَ (وفي رواية: "كَتَبَ لَكَ") التَّورَةَ بِيَدِهِ».

قال الأجرى: ((باب الإيمان بأن الله -عز وجل- خلق آدم -عليه السلام- بيده، وخطَّ التوراة لموسى -عليه السلام- بيده، وخلق جنة عدن بيده، وقد قيل: العرش والقلم، وقال لسائر الخلق: كن فكان، فسبحانه))<sup>(٢)</sup>.

وقال الأجرى أيضاً: ((ولمَّا التقى موسى مع آدم -عليهما السلام- فاحتجَّ، كان من حجة موسى لآدم أنه قال له: أنت أبونا آدم خلقك الله -عز وجل- بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك؟ فاحتجَّ موسى على آدم بالكرامة التي خصَّ الله -تعالى- بها آدم -عليه السلام- ما لم يخصَّ غيره بها: أن الله -عز وجل- خلقه بيده وأمر ملائكته فسجدوا له، فمَن أنكر هذا فقد كفر.

ثم احتجَّ آدم على موسى -عليهما السلام- فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله -تعالى- بكلامه، وخطَّ لك التوراة بيده... وذكر الحديث. فهذا حجة موسى على آدم: أن الله -عز وجل- خلقه بيده))<sup>(٣)</sup>.  
وقال عبد المحسن العباد: ((وفيه دليل على أن التوراة هي ممَّا خطّه الله -عز وجل- بيده))<sup>(٤)</sup>.

٥. أن التوراة المعاصرة بقي فيها شيء من آثار النبوة:

فقول آدم لموسى -عليهما السلام-: « وَحَطَّ لَكَ (وفي رواية: "كَتَبَ

(١) شرح سنن أبي داود " لعبد المحسن العباد (٢/١).

(٢) "الشرعية" للأجرى (ص: ٣٠٨).

(٣) "الشرعية" للأجرى (١/٣٠٩).

(٤) شرح سنن أبي داود " لعبد المحسن العباد (٢/١).

لَكَ) التَّورَةَ بِيَدِهِ، وَأَعْطَاكَ الْأَلْوَاحَ فِيهَا تَبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ». .

يُؤَافِقُهُ مَا جَاءَ فِي "التَّورَةَ المَعَاصِرَةَ" مِنَ النُّصُوصِ؛ وَمِنْهَا:

النُّصُّ الْأَوَّلُ: «وَقَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى: اصْعَدْ إِلَيَّ إِلَى الْجَبَلِ، وَكُنْ هُنَاكَ، فَأَعْطِيكَ لَوْحِي الْحِجَارَةَ وَالشَّرِيعَةَ وَالْوَصِيَّةَ الَّتِي كَتَبْتُهَا لِتُعَلِّمَهُمْ» [سفر الخروج، الإصحاح ٢٤، العدد ١٢].

النُّصُّ الثَّانِي: «فَأَنْصَرَفَ مُوسَى وَنَزَلَ مِنَ الْجَبَلِ وَلَوْحًا الشَّهَادَةِ فِي يَدِهِ: لَوْحَانِ مَكْتُوبَانِ عَلَى جَانِبَيْهِمَا. مِنْ هُنَا وَمِنْ هُنَا، كَانَا مَكْتُوبَيْنِ. وَاللُّوحَانِ هُمَا صَنْعَةُ اللَّهِ، وَالْكِتَابَةُ كِتَابَةُ اللَّهِ مَنفُوشَةً عَلَى اللُّوحَيْنِ» [سفر الخروج، الإصحاح ٣٢، العدد ١٥، ١٦].

٦. اصطفاء الله لموسى بالتكليم دون سائر الأنبياء:

إِذْ جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَقَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى، اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَكَلَامِهِ».

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ خِصَائِصِ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- الَّتِي خَصَّهُ اللَّهُ -تَعَالَى- بِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِهَا، وَالْأَدْلَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ؛ مِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ -تَعَالَى-: {قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي} [الأعراف: ١٤٤].

قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: ((يَقُولُ -تَعَالَى- ذِكْرُهُ-: قَالَ اللَّهُ لِمُوسَى: يَا مُوسَى، إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ، يَقُولُ: اخْتَرْتُكَ عَلَى النَّاسِ "بِرِسَالَاتِي" إِلَى خَلْقِي، أَرْسَلْتُكَ بِهَا إِلَيْهِمْ "وَبِكَلَامِي"، كَلِمَتُكَ وَنَاجِيَتُكَ دُونَ غَيْرِكَ مِنْ خَلْقِي))<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْفَخْرُ الرَّازِي -فِي تَفْسِيرِهَا-: ((فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ اصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِهِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ سَاوَاهُ فِي الرِّسَالَةِ؟!)).

(١) "جامع البيان" للطبري (١٠٥/١٣).

**قلنا:** إنه تعالى بيّن أنه خصّه من دون الناس بمجموع الأمرين؛ وهو الرسالة مع الكلام بغير واسطة، وهذا المجموع ما حصل لغيره، فنبت أنه إنما حصل التخصيص ههنا؛ لأنه سمع ذلك الكلام بغير واسطة، وإنما كان الكلام بغير واسطة سبباً لمزيد الشرف؛ بناءً على العُرف الظاهر؛ لأن مَنْ سَمِعَ كَلَامَ الْمَلِكِ الْعَظِيمِ مِنْ قَلَوِّ فِيهِ، كَانَ أَعْلَى حَالًا، وَأَشْرَفَ مَرْتَبَةً، مَمَّنْ سَمِعَهُ بِوِاسِطَةِ الْحُجَابِ وَالنُّوَابِ))<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى مُوسَى بِالكَلَامِ، وَإِبْرَاهِيمَ بِالْخَلَّةِ»<sup>(٢)</sup>.  
ولذلك بَوَّبَ ابْنُ خَزِيمَةَ عَلَى الْحَدِيثِ: ((بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ أَنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- كَلَّمَ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- وَبَيْنَ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- رَسُولٌ يَبْلُغُهُ كَلَامَ رَبِّهِ، وَمَنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- يَرَى رَبَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي وَقْتِ كَلَامِهِ إِيَّاهُ))<sup>(٣)</sup>.

#### ٧. إثبات الخط والكتابة لله تعالى:

وذلك من قول آدم لموسى: «وَوَخَّطَ لَكَ (وفي رواية: «كَتَبَ لَكَ») التَّوْرَةَ بِيَدِهِ».

وقد بَوَّبَ الهرويُّ في كتاب "الأربعين في دلائل التوحيد": "باب إثبات الخط لله -عز وجل-"<sup>(٤)</sup>.

#### ٨. إثبات اليد لله تعالى:

وهذه الفائدة مأخوذة من قول آدم لموسى -عليهما السلام-: «وَوَخَّطَ لَكَ

(١) "التفسير الكبير" للفخر الرازي (١٩٢/١٤).

(٢) رواه الحاكم في "مستدرکه" (٦٢٩/٢)، (برقم: ٤٠٩٨). قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي.

(٣) كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢١٥/١).

(٤) "الأربعين في دلائل التوحيد" للهروي (ص: ٧٣).

## التَّوْرَةُ بِيَدِهِ».

وَبَوَّبَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي "كِتَابِ التَّوْحِيدِ": "بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى إِثْبَاتِ يَدِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا"<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ أَيْضًا: ((بَابُ ذِكْرِ قِصَّةِ ثَابِتَةٍ فِي إِثْبَاتِ يَدِ اللَّهِ -جَلَّ ثَنَائُوهُ- بِسُنَّةِ صَاحِبَةِ عَن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَيَانًا أَنَّ اللَّهَ خَطَّ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ لِكَلِمَةِ مُوسَى، وَإِنْ رَغِمَتْ أَنْوْفُ الْجَهْمِيَّةِ))<sup>(٢)</sup>.

وَبَوَّبَ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِ "الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحْجَّةِ": "ذِكْرُ الْبَيَانِ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى إِثْبَاتِ الْيَدِ مُوَافِقًا لِلتَّنْزِيلِ"<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْعَبَّادُ: ((الشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: "خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ"، وَهَذَا فِيهِ إِثْبَاتُ الْيَدِ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَأَنَّ اللَّهَ بَاشَرَ آدَمَ بِيَدِهِ؛ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ"<sup>(٤)</sup>)).

٩. الْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ، وَمِنْهَا التَّوْرَةُ الَّتِي نَزَلَتْ عَلَى مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ-:

وهذا مأخوذ من قول آدم: «وَأَعْطَاكَ الْأَلْوَاخَ فِيهَا نَبِيَانُ كُلِّ شَيْءٍ». وقوله: «وَكُتِبَ لَكَ التَّوْرَةُ بِيَدِهِ».

وجاء في رواية في "مسند أحمد": «فَقَالَ آدَمُ: أَنتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ، وَبِكَلَامِهِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكَ التَّوْرَةَ»<sup>(٥)</sup>.

١٠. الْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ، وَإِثْبَاتُ تَقْدِيرِ اللَّهِ لِأَفْعَالِ الشَّرِّ كَمَا يَقْدَرُ أَفْعَالُ الْخَيْرِ:

قال الباقلاني: ((ويدل على صحة قول أهل السنة والجماعة من الأخبار، ما رُوِيَ فِي الصَّحَاحِ فِي مَحَاجَّةِ مُوسَى وَآدَمَ -عَلَيْهِمَا السَّلَامُ-، حَتَّى

(١) "كتاب التوحيد" لابن خزيمة (٨١/١).

(٢) "كتاب التوحيد" لابن خزيمة (٨٥/١).

(٣) "الحجة في بيان المحجة" للأصبهاني (٢٠١/١).

(٤) "تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي" للعباد (ص: ١٤٢).

(٥) "مسند أحمد" (٤٩٢/١٥)، (برقم: ٩٧٩٢). وقال الأرنؤوط في "تخريج المسند" (٤٩٢/١٥): إسناده صحيح على شرط الشيخين.

قال آدم: يا موسى، أترى هذا الأمر قد قُدِّرَ عليَّ أو لم يُقَدَّرْ؟ فقال موسى: بل قُدِّرَ عليك. فقال له آدم: فكيف يكون فراري من أمر قُدِّرَ عليَّ؟ قال نبيُّنا - صلى الله عليه وسلم-: فحجَّ آدمُ موسى؛ أي ظهر عليه في الحجة، وهذا صريحٌ من نبيِّنا -صلى الله عليه وسلم- ومن جميع الرسل -عليهم السلام-؛ أن جميع الأمور خيرها وشرها بقضاء الله وقدره ومشيتته<sup>(١)</sup>.

**وقال الخطابي -رحمه الله-:** ((معناه الإخبار عن تقدُّمِ علمِ الله بما يكون من أفعال العباد، وأكسابهم، وصدورها عن تقديرٍ منه وخلقٍ لها، خيرها وشرها))<sup>(٢)</sup>.

**وقال البيهقي:** ((باب ذكر البيان أن القلم لما جرى بما هو كائن كان فيما جرى: (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى \* ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى)، وإذا كان قد قُدِّرَ وقضى وكتب على آدم -عليه السلام- قبل أن يُخلق أنه يأكل من شجرة يُنهى عن أكلها، لم يجد آدم -عليه السلام- بُدًّا من فعله، ولم يتهيأ له دفعه عن نفسه؛ لأن خلاف ما كُتِبَ عليه يُوجبُ خلافَ ما عُلِمَ منه، وخلاف ما أخبر عن كونه، وخبرُ الله -تعالى- صدقٌ، وعلمُه حقٌّ؛ فما علم أنه كائن لا يجوز أن يكون غير كائن، وما أخبر عن كونه فهو كائن في حينه، لا خُلفَ فيه))<sup>(٣)</sup>.

**وقال ابن عبد البر:** ((وفيه الأصل الجسيم الذي أجمَعَ عليه أهلُ الحقِّ؛ وهو أن الله -عزَّ وجلَّ- قد فرَغَ من أعمال العباد؛ فكلُّ يجري فيما قُدِّرَ له وسبقَ في علم الله، تبارك اسمه))<sup>(٤)</sup>.

**وقال أيضًا:** ((وفي هذا الحديث دليلٌ على أن الله -عزَّ وجلَّ- قد سبقَ

(١) "الإنصاف" للباقلاني (ص: ٦٢).

(٢) "القضاء والقدر" للبيهقي (ص: ٢٥).

(٣) "القضاء والقدر" للبيهقي (ص: ١٥).

(٤) "التمهيد" لابن عبد البر (١٥/١٨).



فِي عِلْمِهِ مَا يَكُونُ، وَأَنَّ فِي كِتَابِ مَسْطُورِ جَرَى الْقَلَمِ فِيهِ بِمَا يَكُونُ إِلَى آخِرِ الْأَبَدِ، وَأَنَّ الْعِبَادَ لَا يَعْمَلُونَ إِلَّا فِيمَا قَدْ عَلَّمَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- وَقَضَى بِهِ وَقَدَّرَهُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ -مَعْلَقًا عَلَى الْحَدِيثِ-: ((وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَقَدُّمِ عِلْمِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- بِمَا يَكُونُ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَصَدُورِهَا عَنْ تَقْدِيرِ مَنْه))<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْعَبَّادُ: ((حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَخْرَجُ فِي الصَّحِيحِينَ، وَهُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِحَدِيثِ الْمَحَاجَّةِ بَيْنَ آدَمَ وَمُوسَى، وَفِيهِ فَوَائِدٌ عَظِيمَةٌ؛ مِنْهَا: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ، وَأَنَّ الْأُمُورَ كُلَّهَا بِتَقْدِيرِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَأَنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ))<sup>(٣)</sup>.

١١. إِبْتِهَاتُ صِفَةِ النَّفْسِ لِلَّهِ تَعَالَى:

وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ قَوْلُ آدَمَ لِمُوسَى -عَلَيْهِمَا السَّلَامُ-: «وَأَصْطَفَاكَ لِنَفْسِي».

وَقَدْ بَوَّبَ عَلَى الْحَدِيثِ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي "كِتَابِ التَّوْحِيدِ": "بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ مِنْ خَبَرِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي إِبْتِهَاتِ النَّفْسِ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-"<sup>(٤)</sup>.

وَيَوَّبَ عَلَيْهِ أَيْضًا الْبَخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ": "بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَصْطَفَاكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]"<sup>(٥)</sup>.

١٢. الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِلْجَبْرِيَّةِ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالْجَبْرِ:

((احْتَجَّتِ الْجَهْمِيَّةُ عَلَى صِحَّةِ الْجَبْرِ بِقَوْلِ آدَمَ: أَتْلُومَنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ))<sup>(٦)</sup>.

(١) "الاستنكار" لابن عبد البر (٢٥٨/٨).

(٢) "شُعَبُ الْإِيمَانِ" لِلْبَيْهَقِيِّ (٣٥٦/١).

(٣) "تَذَكُّرَةُ الْمُؤْتَسِّي" شَرْحُ عَقِيدَةِ الْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ لِلْعَبَّادِ (١٣٩/١).

(٤) "التَّوْحِيدُ" لِابْنِ خَزِيمَةَ (٩/١).

(٥) "صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ" (١٧٦٢/٤).

(٦) "شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ" لِابْنِ بَطَالِ الْمَالِكِيِّ (٣١٦/١٠).

**قال ابن عبد البر:** ((وليس فيه حجة للجبرية وإن كان في بادئ الرأي يساعدهم))<sup>(١)</sup>.

**وقال الخطابي:** ((قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله والقضاء منه معنى الإجمار والقهر للعبد على ما قضاه وقدره، ويتوهم أن فلج آدم في الحجة على موسى إنما كان من هذا الوجه، وليس الأمر في ذلك على ما يتوهمونه، وإنما معناه الإخبار عن تقدّم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد، وأكسابهم، وصدورها عن تقدير منه وخلق لها؛ خيرها وشرها))<sup>(٢)</sup>.  
والردُّ على الجبرية في احتجاجهم بهذا الحديث من وجوه:  
**أولاً:** أنّ آدم قد تاب من معصيته:

**قال الليث بن سعد:** ((وإنما صحّت الحجة في هذه القصة لآدم على موسى؛ من أجل أن الله قد غفر لآدم خطيئته، وتاب عليه، فلم يكن لموسى أن يعيّر بخطيئة قد غفرها الله له))<sup>(٣)</sup>.

**قال ابن بطّال:** ((وأما من عمّل الخطايا ولم تأتِه المغفرة، فإنّ العلماء مُجمعون أنه لا يجوز له أن يحتجّ بمثل حجة آدم فيقول: أتلومني على أن قتلتُ أو زنيْتُ أو سرقْتُ، وقد قدر الله على ذلك. والأُمَّة مُجمعة على جواز حمد المحسن على إحسانه، ولوم المسيء على إساءته وتعدد ذنوبه عليه))<sup>(٤)</sup>.  
**ثانياً:** إنّ آدم لم يحتجّ بالقدر على المعصية، وإنما احتجّ بالقدر على المصيبة، ((والاحتجاج بالقدر على المصائب جائز، ولا بأس به، بخلاف الاحتجاج بالقدر على المعاصي، فهذا لا يجوز؛ لهذا حجّ آدم موسى؛ أي: غلبه بالحجة؛ لأنه احتجّ على المصيبة بالقدر، والله -تعالى- قدر هذا لما له

(١) "فتح الباري" لابن حجر (٥٠٩/١١).

(٢) "معالم السنن" للخطابي (١٥٨/٣).

(٣) "شرح صحيح البخاري" لابن بطّال المالكي (٣١٥/١٠).

(٤) "شرح صحيح البخاري" لابن بطّال المالكي (٣١٦-٣١٥/١٠).

في ذلك من الحكمة، من إهباط آدم، وانتشار ذُرَيْتِه في الأرض؛ ليلوهم بالتكاليف؛ وليُخرج من ذريته الأنبياءَ والرسلَ والصالحينَ والأخيارَ؛ وليُعَبِّدَ - سبحانه- وَيُشْكِرَ، وَيُذَكِّرَ، فله -سبحانه- الحكمةُ البالغةُ))<sup>(١)</sup>.

**وخلصه الأمر نقول:** ((إن محصل لوم موسى إنما هو على الإخراج؛ فكأنه قال أنا لم أخرجكم وإنما أخرجكم الذي رتب الإخراج على الأكل من الشجرة، والذي رتب ذلك قدره قبل أن أخلق، فكيف تلومني على أمر ليس لي فيه نسبةٌ إلا الأكل من الشجرة، والإخراج المرتب عليها ليس من فعلي))<sup>(٢)</sup>.

**ثالثاً:** ((إنما توجَّهت الحجة لآدم؛ لأن موسى لامه بعد أن مات، واللوم إنما يتوجَّه على المكلف ما دام في دار التكليف؛ فإن الأحكام -حينئذٍ- جاريةٌ عليهم، فيُلام العاصي، ويقام عليه الحدُّ والقصاصُ وغير ذلك، وأما بعد أن يموت فقد ثبت النهي عن سب الأموات، ولا تذكروا موتاكم إلا بخير؛ لأن مرجع أمرهم إلى الله، وقد ثبت أنه لا يُنتَى العقوبة على مَنْ أُقِيمَ عليه الحدُّ، بل ورد النهي عن التثريب على الأمة إذا زنت وأُقِيمَ عليها الحدُّ، وإذا كان كذلك فلومُ موسى لآدم إنما وقع بعد انتقاله عن دار التكليف، وثبت أن الله تاب عليه فسقط عنه اللوم؛ فلذلك عدل إلى الاحتجاج بالقدر السابق))<sup>(٣)</sup>.

**رابعاً: قال ابن عبد البر:** ((هذا عندي مخصوصٌ به آدم؛ لأنَّ ذلك إنما كان منه ومن موسى -عليهما السلام- بعد أن تيب على آدم، وبعد أن تلقى من ربه كلمات تاب بها عليه، فحسُن منه أن يقول ذلك لموسى؛ لأنه قد كان تيب عليه من ذلك الذنب، وهذا غير جائز أن يقوله اليوم أحدٌ إذا أتى ما نهاه الله عنه، ويحتج بمثل هذا فيقول: أتلومني على أن قتلْتُ أو زنيْتُ أو سرقتُ، وذلك قد سبق في علم الله وقدره عليَّ قبل أن أُخْلَقَ؟! هذا ما لا يسوغ لأحد أن

(١) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري" الراجحي (ص: ١٤٧).

(٢) "فتح الباري" لابن حجر (١١/٥١٠).

(٣) المصدر السابق (١١/٥١١).

يقوله، وقد اجتمعت الأمة أن من أتى ما يستحق الذمَّ عليه فلا بأس بدممه ولا حرج في لومه، ومن أتى ما يُحمَد له فلا بأس بمدحه عليه وحمده، وقد حكى مالك عن يحيى بن سعيد معنى ما ذكرنا أن ذلك إنما كان من آدم - عليه السلام- بعد أن تيب عليه، ذكره ابن وهب عن مالك<sup>(١)</sup>.

**خامساً: قال الحافظ ابن حجر:** ((إنما حكم النبي -صلى الله عليه

وسلم- لآدم بالحجة في معنى خاص؛ وذلك لأنه لو كانت في المعنى العام لما تقدّم من الله تعالى لومه بقوله: (أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ) [الأعراف: ٢٢]، ولا أخذَه بذلك حتى أخرجَه من الجنة وأهبَّه إلى الأرض، ولكن لما أخذَ موسى في لومه وقدم قوله له: أنت الذي خلقك الله بيده، وأنت، وأنت... لم فعلت كذا؟! عارضَه آدم بقوله: أنت الذي اصطفاك الله وأنت وأنت، وحاصل جوابه إذا كنت بهذه المنزلة كيف يخفى عليك أنه لا مَحِيدَ من القَدْرِ))<sup>(٢)</sup>.

١٣. الحديث ثابت يجب الإيمان به؛ خلافاً لبعض أهل البدع الذين يردونه:

إن بعض أهل البدع كالمعتزلة وغيرهم قد ((كذبوا بهذا الحديث: كأبي علي الجبائي وغيره))<sup>(٣)</sup>. ومن الذين ردوا الحديث وطعنوا فيه من أهل البدع المعاصرين: السيد صالح أبو بكر، ونيازي عز الدين، وغيرهما<sup>(٤)</sup>.

((وقد أنكر القدرية هذا الحديث؛ لأنه صريح في إثبات القدر السابق،

وتقرير النبي -صلى الله عليه وسلم- لآدم على الاحتجاج به وشهادته بأنه غلب موسى فقالوا: لا يصح؛ لأن موسى لا يلوم على أمر قد تاب منه صاحبه، وقد قتل هو نفساً لم يُؤمر بقتلها، ثم قال: رب اغفر لي، فغفر له، فكيف يلوم آدم على أمر قد غفر له؟!))

(١) "التمهيد" لابن عبد البر (١٨/١٥-١٦).

(٢) "فتح الباري" لابن حجر (١١/٥١٠).

(٣) انظر: "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٨/٣٠٤).

(٤) "كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها" عماد السيد الشرييني (ص: ٩٦١).

**ثانيها:** لو ساغ اللوم على الذنب بالقدر الذي فُرِعَ من كتابته على العبد لا يصحُّ هذا لكان مَنْ عُوْتِبَ على معصية قد ارتكبها فيحتجُّ بالقدر السابق ولو ساغ ذلك لانسدَّ بابُ القصاص والحدود، ولاحتجَّ به كلُّ أحد على ما يرتكبه من الفواحش، وهذا يُفضي إلى لوازم قطعية؛ فدلَّ ذلك على أن هذا الحديث لا أصل له<sup>(١)</sup>.

**قال ابن عبد البر:** ((هذا الحديث عند جماعة أهل العلم بالحديث صحيحٌ من جهة الإسناد، وكلُّهم يرويه ويؤيِّرُ بصحته ويحتجُّ به أهل الحديث والفقهاء وهم أهل السنة في إثبات قَدَمِ علم الله، عز وجلَّ ذِكْرُه.

وسواءٌ منهم من قال: خبر الواحد يوجب دون العلم، ومن قال: العمل والعلم كلهم يحتج به فيما ذكرنا؛ لأنه خبر جاء مجيئاً متواتراً فاشياً. وأما أهل البدع فيُنكرونها ويدفعونه ويعترضون فيه بدروب من القول، كرهتُ ذكر ذلك؛ لأن كتابنا هذا كتابُ سُنَّةٍ واتباع، لا كتاب جدال وابتداع<sup>(٢)</sup>.

**وقال أيضاً:** ((وهذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد لا يختلفون في ثبوته، رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين، وروي من وجوه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من رواية الثقات الأئمة الأثبات<sup>(٣)</sup>.

**وقال ابن القيم:** ((وقد رُدَّ هذا الحديث مَنْ لم يفهمه من المعتزلة؛ كأبي علي الجبائي ومن وافقه على ذلك، وقال: لو صحَّ لبطلت نبواتُ الأنبياء؛ فإن القدر إذا كان حجةً للعاصي بطلَّ الأمر والنهي؛ فإن العاصي بترك الأمر أو فعل النهي إذا صحَّت له الحجة بالقدر السابق ارتفع اللوم عنه، وهذا من ضلال فريق الاعتزال وجهلهم بالله ورسوله وسُنَّته؛ فإنَّ هذا حديثٌ

(١) "فتح الباري" لابن حجر (٥١٠/١١-٥١١).

(٢) "الاستنكار" لابن عبد البر (٢٥٨/٨).

(٣) "التمهيد" لابن عبد البر (١٢/١٨).

صحيحٌ منقَّقٌ على صحته، لم تنزل الأمة تتلقَّاه بالقبول من عهد نبيِّها قرناً بعد قرن، وتقابله بالتصديق والتسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم، وشهدوا به على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قاله وحكموا بصحته، فما لأجهل الناس بالسُّنة ومن عُرف بعداوتها وعداوة حَمَلَتِهَا والشهادة عليهم بأنهم مجسِّمة ومشبَّهة حشوية وهذا الشأن؟! ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين بردِّ أحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- التي تخالف قواعدهم الباطلة، وعقائدهم الفاسدة، كما ردُّوا أحاديث الرؤية، وأحاديث علو الله على خَلْقِهِ، وأحاديث صفاته القائمة به، وأحاديث الشفاعة، وأحاديث نزوله إلى سمائه، ونزوله إلى الأرض للفصل بين عباده، وأحاديث تكلمه بالوحي كلاماً يسمعه مَنْ شاء مِنْ خَلْقِهِ حقيقةً إلى أمثال ذلك، وكما ردَّت الخوارج والمعتزلةُ أحاديث خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة وغيرها، وكما ردَّت الرافضةُ أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة، وكما ردَّت المعتزلةُ أحاديث الصفات والأفعال الاختيارية، وكما ردَّت القدريةُ المجوسيةُ أحاديث القضاء والقدر السابق، وكل من أصلَّ أصلاً لم يؤصِّله الله ورسوله قاده قسراً إلى رد السنة وتحريفها عن مواضعها؛ فلذلك لم يؤصِّل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول؛ فهو أصلهم الذي عليه يُعَوَّلون، وجنَّتْهم التي إليها يرجعون))<sup>(١)</sup>.

١٤. الحديث ليس فيه حجة لمن يحتجُّ بالقدر على فعل المعاصي:

قال شيخ الإسلام -متحدِّثاً عن مسالك الناس تجاه هذا الحديث-:

((و(فريق ثالث) جعلوه عمدةً في سقوط الملام عن المخالفين لأمر الله ورسوله ثم لم يمكنهم طرد ذلك، فلا بدَّ في نفس معاشهم في الدنيا أن يلام مَنْ فَعَلَ ما يضرُّ نفسه وغيره؛ لكن منهم مَنْ صار يحتجُّ بهذا عند أهوائه وأغراضه لا عند

(١) "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل" لابن القيم (ص: ١٣-١٤).

أهواء غيره، كما قيل في مثل هؤلاء: أنتَ عند الطاعة قدرِيٌّ، وعند المعصية جبريٌّ، أيّ مذهب وافق هواك تمذهبتَ به. فالواحد من هؤلاء إذا أذنب أخذ يحتجُّ بالقدر ولو أذنب غيره أو ظلّمه لم يعذره، وهؤلاء ظالمون مُعتدُونَ))<sup>(١)</sup>.

**وقال ابن بطّال المالكي:** ((مَنْ عَمِلَ الخطايا ولم تأتِه المغفرة، فإن العلماء مُجمِعُونَ أنه لا يجوز له أن يحتج بمثل حجة آدم فيقول: أتلومني على أن قتلتُ أو زنيْتُ أو سرقْتُ، وقد قدر الله عليّ ذلك؟!))<sup>(٢)</sup>.

**وقال شيخ الإسلام:** ((وآدم -عليه السلام- إنما حجَّ موسى لأنَّ موسى لأمه لما أصابه من المصيبة، لم يَلْمُهُ لحقَّ الله -تعالى- في الذنب؛ فإنَّ آدم تاب، والتائبُ من الذنب كمن لا ذنب له، بل قال له: بماذا أخرجتَنا ونفسك من الجنة؟ قال: تلومني على أمرٍ قدره اللهُ عليّ قبل أن أُخلَقَ بأربعين سنةً، فحجَّ آدم موسى))<sup>(٣)</sup>.

**وسئل الشيخ ابن عثيمين:** هل في محاكاة آدم وموسى إقرارٌ للاحتجاج بالقدر؟

وذلك «أنَّ آدم احتجَّ هو وموسى فقال له موسى: "أنتَ أبونا خيبتنا أخرجتَنا ونفسك من الجنة". فقال له آدم: "أتلومني على شيء قد كتبه اللهُ عليّ قبل أن يخلقني؟" فقال النبي -صلى اللهُ عليه وسلم-: "فحجَّ آدم موسى، فحجَّ آدم موسى؛ أي: غلبه بالحجة، وأدم احتجَّ بقضاء الله وقدره.

**فأجاب بقوله:** ((هذا ليس احتجاجًا بالقضاء والقدر على فعل العبد ومعصية العبد، لكنه احتجاج بالقدر على المصيبة الناتجة من فعله، فهو من باب الاحتجاج بالقدر على المصائب لا على المعائب، ولهذا قال: «خيبتنا

(١) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٣٠٥/٨).

(٢) "شرح صحيح البخاري" لابن بطّال المالكي (٣١٦-٣١٥/١٠).

(٣) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (١٠٨/٢).

وأخرجتنا ونفسك من الجنة»، ولم يقل: عصيت ربك فأخرجت من الجنة. فاحتج آدم بالقدر على الخروج من الجنة الذي يعتبره مصيبةً، والاحتجاج بالقدر على المصائب لا بأس به، أرايت لو أنك سافرت سفرًا وحصل لك حادث، وقال لك إنسان: لماذا تسافر لو أنك بقيت في بيتك ما حصل لك شيء.

فستجيبه: بأن هذا قضاء الله وقدره، أنا ما خرجت لأجل أن أصاب بالحادث، وإنما خرجت لمصلحة، فأصبت بالحادث، كذلك آدم عليه الصلاة والسلام، هل عصى الله لأجل أن يُخرجه من الجنة؟

لا. فالمصيبة إذا التي حصلت له، مجرد قضاء وقدر، وحينئذ يكون احتجائه بالقدر على المصيبة الحاصلة احتجاجًا صحيحًا، ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «حج آدم موسى، حج آدم موسى». وفي رواية للإمام أحمد: «فحج آدم»؛ يعني غلبه في الحجّة.

مثال آخر: رجل أصاب ذنبًا وندم على هذا الذنب وتاب منه، وجاء رجل من إخوانه يقول له: يا فلان، كيف يقع منك هذا الشيء؟! فقال: هذا قضاء الله وقدره. فهل يصح احتجائه هذا أو لا؟

نعم يصح؛ لأنه تاب، فهو لم يحتج بالقدر ليمضي في معصيته، لكنه نادى ومتأسف، ونظير ذلك «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دخل ليلةً على علي بن أبي طالب وفاطمة - رضي الله عنهما - فقال: "ألا تصليان؟" فقال علي - رضي الله عنه -: يا رسول الله، إن أنفسنا بيد الله، فإن شاء الله أن يبعثنا بعثنا فانصرف النبي - صلى الله عليه وسلم - يضرب على فخذه وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] «فالرسول، - صلى الله عليه وسلم - لم يقبل حجته، وبيّن أن هذا من الجدل؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - يعلم أن الأنفس بيد الله، لكن يريد أن يكون الإنسان حازمًا فيحرص على أن يقوم ويصلي».



على كل حال تبين لنا أن الاحتجاج بالقدر على المعصية بعد التوبة منها جائز، وأمّا الاحتجاج بالقدر على المعصية تبريراً لموقف الإنسان واستمراراً فيها فغير جائز<sup>(١)</sup>.

١٥. الردّ على الإباحية من أهل التصوف وغيرهم:

قال شيخ الإسلام -في حديثه عن المحتجين بالحديث على الجبر-: ((ومنهم من يقول: هذا في حقّ أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد الربوبية، وفنّوا عمّا سوى الله فيرون أن لا فاعل إلا الله، فهؤلاء لا يستحسنون حسنةً ولا يستقبحون سيئةً؛ فإنهم لا يرون لمخلوق فعلاً، بل لا يرون فاعلاً إلا الله بخلاف من شهد لنفسه فعلاً فإنه يذم ويعاقب، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المدّعين للحقيقة، وقد يجعلون هذا نهاية التحقيق، وغاية العرفان والتوحيد))<sup>(٢)</sup>.

١٦. قوله: "فحجّ آدم موسى" ردّ على القدرية:

قال أبو الحسن الأشعري: ((وروى حديث: «حجّ آدم موسى» مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا يدل على بطلان قول القدرية الذين يقولون: إن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون؛ لأنّ الله تعالى إذا كتّب ذلك وأمر بأن يُكتّب فلا يُكتّب شيء لا يعلمه، جلّ عن ذلك وتقدّس))<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عبد البر: ((هذا الحديث من أوضح ما روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في إثبات القدر، ودفع قول القدرية، وبالله التوفيق والعصمة))<sup>(٤)</sup>.

(١) "مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين" (٢/١٠٦-١٠٧).

(٢) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٣٠٥/٨).

(٣) "الإبانة" لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٢٥).

(٤) "التمهيد" لابن عبد البر (١٧/١٨).

ولهذا بَوَّبَ الإمام مالكٌ لهذا الحديث في "الموطأ": "باب النهي عن

القول بالقَدَر" (١).

ولأن هذا الحديث من الحجج القوية في دحض شُبُه القدرية، فكان

بعضهم يحزّف لفظه فيقرّوه: "فَحَجَّ آدَمَ مُوسَى" -بفتح آدَم-.

قال الحافظُ ابنُ حجر: ((وشدَّ بعضُ الناسِ فقرأه بالنصب؛ على أنه

المفعول، وموسى في محل الرفع على أنه الفاعل، نقله الحافظ أبو بكر بن

الخاصية، عن مسعود بن ناصر السجزي الحافظ، قال: سمعته يقرأ: "فَحَجَّ آدَمَ"

بالنصب، قال: وكان قدرياً. قلتُ: هو محجوج بالاتفاق قبله على أن "آدم"

بالرفع؛ على أنه الفاعل، وقد أخرجَه أحمدُ من رواية الزهري، عن أبي سلمة،

عن أبي هريرة بلفظ: "فَحَجَّ آدَمَ" (٢)، وهذا يرفع الإشكال؛ فإن رواته أئمةٌ

حَفَاطٌ، والزهري من كبار الفقهاء الحَفَاط؛ فروايته هي المعتمدة في ذلك)) (٣).

١٧. ليس في الحديث حُجَّةٌ للقَدْرِيَّة:

((إن القدرية احتجّت بقول موسى: «أَنْتَ آدَمُ، حَيَّبْتَنَا، وَأَخْرَجْتَنَا مِنْ

الْجَنَّةِ»، فَسَبَّ التَّخْيِيبُ وَالْإِخْرَاجُ إِلَيْهِ، قَالُوا: هَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْعِبَادَ يَخْلُقُونَ

أَفْعَالَهُمْ: طَاعَتَهَا وَمَعْصِيَتَهَا؛ وَلَوْ كَانَتْ خَلْقًا لَلَّهِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَأْمُرَهُمْ وَلَا

يَنْهَاهُمْ)) (٤).

((فالجواب: أنه ليس في قول موسى دليلٌ قاطعٌ على اعتقاد القول

بالقَدَر، وأن العبد خالق لأفعاله دون ربه، كما زعمت القدرية؛ لأنه ليس في

قوله: «أَنْتَ آدَمُ، حَيَّبْتَنَا، وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ» أكثر من إضافة التخييب

والإخراج إليه، وإضافة ذلك إليه لا يقتضي كونه خالقاً لهما؛ إذ يصح في اللغة

(١) "الموطأ" للإمام مالك بن أنس (١٣٢١/٥).

(٢) "مسند أحمد" (٧٥/١٣)، (برقم: ٧٦٣٥). وقال الأرنؤوط في "تخريج المسند" (٧٥/١٣): "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

(٣) "فتح الباري" لابن حجر (٥٠٩/١١).

(٤) "شرح صحيح البخاري" لابن بطال المالكي (٣١٦/١٠).

إضافةً الفعل إلى مَنْ يقع منه على سبيل الخلق، وإلى مَنْ يقع منه على سبيل الاكتساب، وإذا احتملت إضافة التخييب والإخراج الوجهين جميعاً لم يُقبض بظاهره على أحد الاحتمالين دون الآخر إلا بدليل قاطع، وقد قام الدليل الواضح على استحالة اختراع المخلوق أفعاله دون إقدار الله له على ذلك؛ بقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وبقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وليس يجوز أن يريد تعالى بهذا الحجارة؛ لأن الحجارة أجسام، والأجسام لا يجوز أن يعملها العباد؛ فدلّ أنه -تعالى- خالق أعمالهم، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩]، واجتماعهم فعلٌ لهم، وقد أخبر أنه تعالى خلقهم، وقد ثبت أنه -تعالى- قادرٌ على جميع أجناس الحركات التي يحدثها العباد؛ بدلالة أنه أقدَرهم عليها، وما أقدَرهم عليه فهو عليه أقدَر، كما أنه ما أعلمهم إياه فهو به أعلم، فنُبت أن الله خالق للأفعال، والعبد مكتسب لها، كما تقول: إن الله منفرد بخلق الولد، والوالد منفرد بكون الولد له لا شركة فيه لغيره. فنسبة الأفعال إلى الله -تعالى- من جهة خلقه لها، ونسبتها إلى العباد من جهة اكتسابهم لها، هذا مذهب أهل السنة والحق، وهو مذهب موسى -صلى الله عليه وسلم- من قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فأضاف موسى الهداية والإضلال إلى الله تعالى، ولا تصح هذه الإضافة إلا على سبيل خلقه لها دون مَنْ وُجِدَتْ منه<sup>(١)</sup>.

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطّال المالكي (١٠/٣١٦-٣١٧).

١٨. التقاء آدم مع موسى وحوارهما أمرٌ غيبيٌّ يجب علينا التسليمُ به:

قال ابن بطّال: ((معنى قوله -صلى الله عليه وسلم-: «اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى»؛ أي التَقَّتْ أرواحُهُما في السماء، فوَقَعَ هذا الحجاجُ بينهما، وقد جاءت الروايةُ بذلك))<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عبد البر -متحدثاً عن آدم عليه السلام-: ((روحُه لم يجتمع بروح موسى ولم يلتقيا - والله أعلم- إلا بعدَ الوفاةِ وبعدَ رفعِ أرواحهما في عِلِّيِّينَ؛ فكان التقاؤهما كنحو التقاء نبيِّنا -صلى الله عليه وسلم- بمن لَقِيَهُ في المعراج من الأنبياء، على ما جاء في الأثر الصحيح، وإن كان ذلك عندي لا يحتمل تكييفاً، وإنما فيه التسليمُ؛ لأنَّا لم نُؤتَ من جنس هذا العلم إِلَّا قَلِيلاً))<sup>(٢)</sup>.

(١) "شرح صحيح البخاري" لابن بطّال المالكي (٣١٤/١٠).

(٢) "التمهيد" لابن عبد البر (١٦/١٨).

## الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده؛ وبعد:

فبعد الوقوف على هذا المسائل من مسائل الاعتقاد المستنبطة من حديث الصحيحين، المشهور بحديث الاحتجاج، يتضح لكل ذي لب اهتمام السلف الصالح من علماء هذه الأمة باستخراج واستنباط مسائل العقيدة من الوحي الثاني؛ السنة النبوية المطهرة، ولا شك أن منهجهم أحكم وأسلم، وهذا يعني أهمية السير على هذا الطريق لخلفهم من طلبة العلم والباحثين في استنباط مسائل الاعتقاد، من كنوز السنة المطهرة، وكم في السنة النبوية من المسائل العقديّة التي تحتاجها الأمة؛ حتى تسير على الطريق السويّ الذي خطّه لها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا ترى فيه عوجاً ولا أمثاً.

إنني أعتقد أن السير على هذا الطريق هو سبيل النجاة للأمة من أزمتها التي تتعرض لها بين الحين والآخر، كيف لا وقد قال -بأبي هو وأمي- صلى الله عليه وسلم، كما يقول العرياض بن سارية: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بليغةً، وَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَعَظَّتْنَا مَوْعِظَةً مُودِعٍ، فَأَعَهْدُ إِلَيْنَا بَعْدِهِ، فَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِنَفْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَسَتْرُونَ مِنْ بَعْدِي اخْتِلَافًا شَدِيدًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْأُمُورَ الْمُحَدَّثَاتِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَالَّةٌ<sup>(١)</sup>.

حَفِظْنَا اللَّهُ مِنَ الْفِتَنِ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَجَعَلْنَا هِدَاةً مَهْتَدِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارِكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

(١) سنن ابن ماجه (٢٨/١).

## فهرس المراجع

### ١. القرآن الكريم.

٢. الإبانة الكبرى لابن بطة، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراجة للنشر والتوزيع، الرياض.
٣. الإبانة عن أصول الديانة، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.
٤. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجها البخاري ومسلم في صحيحهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٥. الأربعين في دلائل التوحيد ورسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري، المؤلف: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (المتوفى: ٤٨١ هـ)، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن عيسى بن درباس (المتوفى: ٦٥٩ هـ)، المحقق: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة تبوك للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠ هـ = ٢٠١٠ م.
٦. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧. الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٨. الإنصاف، أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب، مرقم آليا غير موافق للمطبوع.
٩. تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، المؤلف: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٠. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير، الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد البكري، الناشر: مؤسسة قرطبة.
١٢. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٣. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراجعية - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٤. الرد على الجهمية، المؤلف: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى: ٢٨٠هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار ابن الأثير - الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥. الرد على الجهمية، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنَدَه العبدوي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: علي محمد ناصر الفقيهي، الناشر: المكتبة الأثرية - باكستان.

١٦. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف)، عام النشر: ج ١ - ٤: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٦: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، ج ٧: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٧. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٨. شرح سنن أبي داود، المؤلف: عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.



١٩. شرح صحيح البخاري، ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٠. شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، المؤلف: عبد الله بن محمد الغنيمان، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٢١. الشريعة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرّي البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢٢. شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٣. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٢٤. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٥. طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الناشر: الطبعة المصرية القديمة.
٢٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، م. ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٢٧. القضاء والقدر، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٨. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٩. كتاب السنة، للحافظ أبي بكر عمر بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني المتوفى (٢٨٧هـ)، ومعه: ظلال الجنة في تخريج السنة، بقلم: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٣٠. كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، المؤلف: عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

٣١. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣٢. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة - ١٤١٣ هـ.
٣٣. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٣٤. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠م.
٣٥. مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٤: ١٤١٠ هـ - ١٩٨٤م: ١٩٩٠م.
٣٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٣٧. معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.

٣٨. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٣٩. موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

**ثانياً :**

**التفسير وعلوم القرآن**

---

